



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

ظاهرة المخدرات: وجه الإرهاب الجديد في العراق

قسم الأبحاث

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

ظاهرة المخدرات:

وجه الإرهاب الجديد في العراق

قسم الأبحاث

مقدمة

تعاني الكثير من بلدان العالم من تفشي ظاهرة المخدرات، ويمثل انتشار المخدرات في عموم المجتمع وخصوصاً بين الشباب من التحديات المعقدة والصعبة التي تواجهها الحكومات والدول، وتتنوع الأسباب التي تساهم في انتشار المخدرات واستعمالها، اقتصادية واجتماعية وسياسية وإعلامية وتقنية وغيرها.

والعراق اليوم كما يبدو قد انضم إلى نادي الدول التي تعاني من المخدرات وتواجه هذا التحدي الخطير والقاتل -الإرهاب الجديد- في المجتمع لا سيما فئة الشباب ومن كلا الجنسين وبشكل مخيف. ورغم أنّ العراق من البلدان التي لا تعد من المناطق المنتجة للمخدرات، إلا أنه أصبح أحد البلدان التي يتم اعتمادها ممرّاً وطريق عبور لنقل المخدرات من الدول المصدرة والمنتجة الى دول أخرى مجاورة وإقليمية، فضلاً عن المتاجرة والترويج في الداخل العراقي التي تساعد في تفشي حالات الإدمان، وهذا ما تشير له بوضوح التقارير والتصريحات الرسمية وغير الرسمية عن تمدد واتساع رقعة هذا الخطر الداهم - المخدرات - على العراق.

إنّ الآثار المترتبة على انتشار المخدرات بأنواعها وأشكالها، كثيرة ومختلفة على الصعيد الصحي والنفسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي، لذا فإنّ المسؤولية تقع -مما لا شك فيه- على الجميع بلا استثناء، بدءاً من الأسرة والمدرسة والمسجد والمنظمات المجتمعية إلى الدولة ومؤسساتها الرسمية، وهذه الأخيرة تقع في قمة هرم المسؤولية دستورياً وقانونياً وأخلاقياً.

إنّ انتشار المخدرات كونها مشكلة أو ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة في نفس الوقت، بحاجة إلى فهم وبحث نظري وميداني جاد وحقيقي وليس شكلياً وسطحياً، لتحديد مساحتها والتعرف

على طرق انتشارها وأدواتها وإيجاد الحلول الناجعة لها، وضرورة الاستفادة من تجارب وخبرات الدول والمجتمعات التي سبقت العراق في مواجهة تحدي المخدرات، والاستعانة بكافة الطرق والوسائل المساعدة في التصدي لها، سواء من جهة التشريعات المنظمة لها والقوانين العقابية الرادعة، أو من جهة توفر المؤسسات الإصلاحية والعلاجية المناسبة التي يتم تخصيصها للمصابين والمتعاطين والمدمنين.

وسنبين في هذه الورقة الموجزة الخطوط الرئيسة حول واقع المخدرات وخطرها في العراق باعتبارها ظاهرة كما أشارت لها بعض المؤسسات والتقارير وآخرها تقرير المفوضية العليا لحقوق الإنسان عن واقع المخدرات في العراق ٢٠٢٠م، الذي سنركز عليه ونعتمده بشكل أساسي في هذه الورقة، وأيضاً الإشارة إلى بعض البيانات والمعطيات والإحصاءات المتوفرة عن المخدرات وانتشارها في العراق خلال السنوات الأخيرة .

أولاً: واقع المخدرات في العراق

تشير كثير من المؤشرات والمعطيات أنّ المخدرات لها حضور واضح وصريح في المجتمع العراقي، وهذا الأمر يبدو لا خلاف عليه، بصرف النظر عن نسب و أرقام انتشار المخدرات في الواقع. وفي هذا السياق يؤكد تقرير مفوضية حقوق الإنسان عن واقع المخدرات في العراق هذا الأمر بوضوح حيث ورد فيه «إن العراق أصبح سوقاً اقتصادية رائجة لبيع وتجارة المخدرات وازدياد حالات المتعاطين ومروجي المخدرات خصوصاً في فئات الشباب من أعمار (١٠-١٥) من بينهم الإناث، لقد وثقت المفوضية ارتفاعاً ملحوظاً في مساحة وحجم المواد المخدرة وأنواعها التي تنوعت (كرستال- حبوب مخدرة - هيروين - حشيشة -أفيون - ترامادول - كوكائين)، وإنّ تفاقم هذه الظاهرة يحتاج تقييماً لأسبابها ووضع الحلول والمعالجات لها وخصوصاً بعد أن أصبحت ظاهرة خطيرة تمس الأسرة والمجتمع، والمفوضية من خلال دورها في التوثيق قامت بإجراء زيارات ميدانية لكافة السجون ومراكز الاحتجاز ودونت العديد من إفادات المعتقلين بقضايا تعاطي المخدرات».

١- يراجع: تقرير مفوضية حقوق الإنسان عن واقع المخدرات في العراق المنشور في موقعها الرسمي على الانترنت:

ويرى بعض المختصين أنَّ العراق كان قبل عام ٢٠٠٣ م من الدول التي تعتمد مبرماً ومعبراً للمخدرات من الدول المنتجة والمصدرة إلى دول أخرى ومنها دول الخليج، وهذا الأمر كان النظام البائد يستخدمه كواحدة من السياسيات التي يواجه بها بعض دول الخليج، حيث يتم تسهيل نقل المخدرات من وسط آسيا وبعض الدول التي تزرع فيها المخدرات كأفغانستان وإيران وغيرها.

كما أن العراق من بين دول غرب آسيا التي تنتشر فيها أنماط مختلفة من المواد المخدرة والعقاقير، إذ يكثر فيها إساءة استخدام المواد الأفيونية، وحتى وقت قريب ظلت المشاكل والاضطرابات المتعلقة بتعاطي المواد المخدرة تقتصر بصورة رئيسة على سوء استخدام الكحول، وأدوية الوصفات الطبية، والميثامفيتامين (الكريستال) وحبوب الكبتاكون، التي زاد انتشارها في السنوات الثلاث الأخيرة لا سيما في المحافظات الجنوبية^١. وبعد عام ٢٠٠٣ ازدادت حالات المتاجرة والتعاطي للمخدرات في العراق بشكل ملحوظ، وانتشرت أنواع مختلفة للمخدرات وأصبح لها سوق وشبكات وتجار وخلايا ومروجين. وقد رجحت إحصائية صادرة عن الأمم المتحدة أنَّ العشر سنوات القادمة ستفتك بالشباب العراقي في حال إذا لم تكن هناك جهود صادقة لمعالجة هذه الظاهرة والقضاء عليها وأن (١٠٪) من المخدرات المهربة تستخدم في العراق، وكشفت إحصائية لمكتب المخدرات ومتابعة الجريمة التابع للأمم المتحدة عن عدد تقريبي لنسبة المدمنين بين الشباب العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، حسب تقريرها الصادر في عام (٢٠١٧)، إنَّ من بين كل عشرة أشخاص تتراوح أعمارهم بين (١٨ - ٣٠) سنة يُدمن ثلاثة أشخاص منهم على المخدرات^٢.

هذا وتؤكد كثير من الجهات الرسمية كوزارة الداخلية وبعض منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالمخدرات، بالإضافة إلى المكاتب والمنظمات الدولية العاملة في العراق والمختصة في الجرائم والمخدرات، أنَّ العراق أصبح في وجه العاصفة -المخدرات- وهذه العاصفة قوية وفتاكة وتمثل أهم التحديات في وضع العراق الراهن والمستقبلي وذلك لما سنتجّه من مخاطر وآثار وخيمة على المجتمع والدولة.

٢- يراجع تقرير مفوضية حقوق الإنسان، المصدر السابق.

٣- المصدر نفسه.

ثانياً: التنظيم القانوني للمخدرات في العراق

لقد صدر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ من قبل مجلس النواب لتنظيم ومعالجة مشكلة المخدرات في العراق، وقد ألغى القانون الجديد القانون السابق لمكافحة المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥.

وقد نص القانون الجديد على تأسيس هيئة تسمى «الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية» في وزارة الصحة، تجتمع مرة واحدة في الأقل كل شهر بدعوة من رئيسها. وتقوم بوضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية والسمات الكيميائية وإعداد الخطط والبرامج لتنفيذها في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم من خلال لجان محلية تشكل في كل محافظة وإقليم.

كما وقد نص القانون على تأسيس «المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية» في وزارة الداخلية، تتولى مكافحة الجرائم المعاقب عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيه، وضبط المواد المخدرة، والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المختصة في شؤون المخدرات. فضلاً عن تأسيس «مركز لتأهيل المدمنين على تعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية» في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لتأهيل الذين يتقرر الإفراج عنهم بقرار قضائي، وتقرر اللجان المعنية إخضاعهم لبرنامج تأهيلي بالتنسيق مع وزارة الصحة.

وقد نص القانون على مجموعة من العقوبات للمتعاملين مع المخدرات بأصنافهم المختلفة، وتتراوح تلك العقوبات ما بين الإعدام والسجن المؤبد والمؤقت، والعقوبة بالحبس والغرامات وذلك بحسب مستوى ونوع وظروف التعامل معها ووفق التفصيل الذي نص عليه القانون.

وقد سعى المشرع القانوني بإصدار قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ٢٠١٧، إلى الوقاية والمعالجات الصحية والإصلاحية من جهة، والردع بالعقوبات الشديدة والمتوسطة والخفيفة من جهة أخرى.

ويرى بعض المختصين أنَّ هناك ملاحظات ترد على قانون المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، ومن هذه الملاحظات؛ أنَّ المشرع قد خفف من العقوبات بسبب اختلاف نوع المواد المخدرة

٤- يراجع: قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ المواد (٢٧ - ٣٧).

المضبوطة بحوزة المتهم، وهو اتجاه لا مبرر له كون العقوبة لا تقاس بنوع وكمية المواد المخدرة ما دامت هي مخدرة، وقد أصبحت بعض القضايا الخاصة بالمخدرات تحال إلى محكمة الجناح وبعقوبة لا تتجاوز الخمس سنوات، بعد أن كانت تُنظر من قبل محكمة الجنايات في القانون القديم وبأحكام رادعة وشديدة تناسب مع خطورة الجريمة، من هنا يحتاج القانون إلى مراجعة وتعديل تناسب مع الخطر المحدق بالمجتمع بسبب المخدرات وتشديد ذلك قانونياً.

إنَّ التشريع القانوني الذي ينظم وضع المخدرات وآلية استعمالها والفصل بين ما هو مشروع وغير مشروع، وما يتعلق بالعقوبات الرادعة والشديدة للاستخدام غير المشروع وكذلك توفر العوامل الأخرى المتعلقة بالمعالجة النفسية والصحية للمصابين والمدمنين، كذلك لا بُدَّ من الاستفادة من كل الآراء المختصة لمعالجة الثغرات والنواقص القانونية، وأن تُراعى كلُّ المستجدات التي تؤشر على مشكلة المخدرات وانتشارها ووسائل ترويجها واستعمالها لأنَّ موضوع المخدرات فيه من المرونة والخبرة التي جعلت التجار والمروجين يحدِّثون وسائلهم وطرقهم في التعامل مع المخدرات.

ثالثاً: أسباب انتشار المخدرات في العراق

إنَّ أسباب انتشار المخدرات كثيرة ومختلفة وتتفاوت بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وسيادة القانون من مجتمع إلى آخر، وبشكل عام هناك أسباب قد تكون مشتركة لانتشار المخدرات بين الدول.

لذا فإنَّ عوامل انتشار المخدرات في العراق مختلفة، نظراً للظروف غير المستقرة والمتغيرات التي يمر بها المجتمع العراقي سياسياً وأمنياً واجتماعياً، ويشير تقرير مفوضية حقوق الإنسان الذي سبق ذكره؛ أنَّ مفوضية حقوق الإنسان ومن خلال رصدها الميداني والزيارات لكافة مراكز الاحتجاز والسجون والمقابلات العديدة التي أجرتها مع المتعاطين وتجار المخدرات بأن هنالك جملة من الأسباب أدت إلى انتشار ظاهرة المخدرات في العراق، وقد ذكر التقرير خمسة أسباب أساسية في

٥- نشر الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى في العراق أفكاراً ومقترحات تبلورت عن حلقة نقاشية بشأن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، والمقترحات الواردة بشأنه، وبعد مقارنتها بمواد القانون آنف الذكر وجد أنها محل اعتبار كونها قد حددت مواطن الخلل والتناقض الحاصل فيه وسبل معالجته خصوصاً بعد صدور البيان المرقم (٢٣٦) لسنة ٢٠١٧ في ٢٠١٧/١٠/٩ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٤٤٦٤) في ٢٠١٧/١٠/٩ والذي أُضيف بموجبه بعض مواد المؤثرات العقلية للجدول الملحق بالقانون، للمزيد مراجعة حلقة نقاشية ٤٩/دراسات المنشور على الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى:

هذا السياق هي الآتي^٦:

١. أسباب نفسية: وتكون نتيجة الشعور بالفشل والإحباط والشعور بالحاجة الماسة لنسيان ما يمرون به من مشاكل، بالإضافة إلى بعض الدوافع النفسية والتي تؤدي إلى رغبتهم في قتل الفراغ والملل الناتج عن شعورهم بالوحدة والعزلة.
٢. أسباب اجتماعية: وتتمثل بالأجواء الأسرية المتفككة التي تعاني من مشاكل وأزمات، وكذلك البيئة السكنية والمعيشية ومرافقة أصدقاء السوء والأقران من ذوي الأخلاق السيئة.
٣. أسباب اقتصادية: إنَّ سوء الوضع المعاشي وتردي الأحوال الاقتصادية وازدياد البطالة والفقر تمثل أحد أهم العوامل التي تدفع هذه الفئة إلى تعاطي المخدرات والمتاجرة بها وترويجها.
٤. ضعف العامل الديني: «إن التربية الدينية المتواصلة تجعل الفرد أقل عرضة للانحرف والانزلاق في فخ تعاطي المخدرات، فضعف الوازع الديني يكون من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الوقوع في شرك المخدرات لأن من لا يتمسك بدينه فسوف يكون قريباً من موطن الأخطاء ونعلم جيداً أنَّ جميع الأديان حرمت إيذاء النفس والإسلام في مقدمة تلك الأديان.
٥. أسباب تكنولوجية وإعلامية: ذكر التقرير أيضاً في هذا السياق، أنَّ الكثير من الدراسات تشير إلى أنَّ انتشار وتعاطي المخدرات يعود إلى أسباب تقنية كازدياد الاختراعات العلمية لكثير من المواد الكيميائية السامة التي تشبه - في خواصها وفعاليتها وتأثيرها - المخدرات المنتجة طبيعياً كما تم ذكره سابقاً في المخدرات الصناعية فهي تعطي نشوة أكبر من المخدرات الطبيعية، هذا بالإضافة إلى إنتاج المركبات الصيدلانية التي تستخدم كوسائل علاجية لتسكين الألم فيلجأ البعض إلى استخدامه. وكذلك تطور وسائل الإعلام وما تنقله من صور وأفلام سيئة وبرامج وأفلام بشكل مقصود أو غير مقصود إلى تعليم الفرد تعاطي المخدرات لاسيما في الأفلام والأعمال التي تتحدث عن المخدرات، فقد يلجأ البعض لاسيما الشباب منهم بحيث تدفعهم إلى تقليد الشخصيات التي تظهر في بعض الأفلام والمسلسلات في كيفية التعاطي فتساهم بدورها في انتشار وتعاطي المخدرات فالمرهقون يقلدون حركات أبطال الأفلام.

٦- تقرير مفوضية حقوق الإنسان، المصدر السابق.

رابعاً: مؤشرات انتشار المخدرات في العراق

لا بد من ذكر حقيقة مهمة عن واقع المخدرات في العراق، أن النسب والإحصاءات والأرقام والتصريحات المنتشرة في وسائل الإعلام من الجهات والمؤسسات واللجان الرسمية المختصة في مجال مكافحة المخدرات، هي نسب وأرقام مختلفة بل وأحياناً متناقضة رغم أن الجهات المختصة في هذا المجال يجمعها إطار قانوني يتمثل في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات.

بناءً على ذلك فإنه من الصعوبة أن نذكر نسباً وأرقاماً يقينية أو مكتملة للواقع الحقيقي لظاهرة المخدرات في العراق، وهذا الأمر ينسحب تقريباً على مجمل الدراسات والأبحاث الاجتماعية، وذلك لفقدان المؤسسات الرصينة ذات المجال الإحصائي والرقمي الرصين في هذا المجال الأمر الذي لا يمكن معه الاطمئنان لكثير من التصريحات الرسمية، إما لاختلافها وتناقضها كما بيننا أو لأنها غير مبنية على معطيات علمية وواقعية فيلجأ للتبسيط أو المبالغة فيها^٧.

بناءً عليه سنعمد التقرير الرسمي لمفوضية حقوق الإنسان الذي سبقت الإشارة إليه، كونه صادراً من جهة رسمية معتمدة ولها تواصل مع منظمات دولية مختصة، ولأنه مبني على مقابلات توثيقية لأكثر من (٤٠٠) متعاطي وتاجر للمخدرات وفي كافة محافظات العراق من خلال الزيارات الميدانية للموقوفين والمحكومين في مختلف السجون المنتشرة في المحافظات.

١. النوع الاجتماعي: أشرت المفوضية أن الذكور أكثر تعاطياً للمخدرات بنسبة (٨٩,٧٩٪) أما الإناث فتبلغ نسبتهم (١٠,٢٪).

٢. الفئات العمرية: أشرت المفوضية أن الفئات العمرية الأكثر تعاطياً هي فئة الشباب وتحديدًا من (٢٩-٣٩ سنة) بنسبة (٤٠,٩٥٪)، تليها الفئة العمرية من (١٨-٢٩ سنة) بنسبة (٣٥,٢٣٪).

٧- تصريح وزير الداخلية العراقي عثمان الغانمي على قناة العراقية الرسمية أن نسبة انتشار المخدرات في العراق بين الشباب هي ٥٠٪ ولم يوضح الوزير المعطيات التي استند إليها في ذكر هذه النسبة المخيفة جدا في الواقع.

جدول رقم (١) نسب الفئات العمرية الأكثر تعاطياً^٨

أقل من ١٨ سنة	من ١٨ إلى ٢٩ سنة	من ٢٩-٣٩ سنة	٤٠ سنة فأكثر
٨,٥٧%	٣٥,٢٣%	٤٠,٩٥%	١٥,٢٣%

٣. المستوى التعليمي: أظهرت الدراسة أنَّ المستويات التعليمية المختلفة تتعاطي المخدرات وينسب متقاربة ماعدا الحاصلين على الشهادة الجامعية والشهادات العليا فهم الأقل تعاطياً.

جدول رقم (٢) نسب المستويات التعليمية للمتعاطين

أمي	يقراً ويكتب	ابتدائية	متوسطة	ثانوية	جامعية فأكثر
١٨,٥١%	٩,٢٥%	٤٠,٧٤%	٢٢,٢٢%	٥,٥٥%	٣,٧%

٤. أنواع المخدرات: أظهرت الدراسة الميدانية التي قامت بها المفوضية على نماذج من المتعاطين في مختلف محافظات العراق أنَّ أكثر أنواع المخدرات تعاطياً هي الكريستال بنسبة (٣٧,٣%) حيث أشار المتعاطون ومنهم موظفون في دوائر الدولة أو حراس ليلتيون أنها تساعدهم على أداء أعمالهم بصورة جيدة وتساعدهم على السهر لفترات طويلة ومن ثم تصبح حالتهم النفسية سيئة للغاية، يلي الكريستال الحبوب المسماة (صفر-١) بنسبة (٢٨,٣٥%).

جدول رقم (٣) نسب أنواع المخدرات المستخدمة في العراق

(صفر-١)	كريستال	حبوب مهدئة	الكتاكون	قبرصي	حبوب وردي	حبوب أخرى
٢٨,٣٥%	٣٧,٣%	٢,٩٨%	٧,٤٦%	٢,٩٨%	٥,٩٧%	١٤,٩٢%

٨-الجدول المعتمدة في هذه الورقة أخذت من تقرير مفوضية حقوق الإنسان عن واقع المخدرات في العراق.

في الختام

- يمكن الاستنتاج من خلال ما تقدم حول واقع المخدرات في العراق كما يأتي:
- إنَّ المخدرات أصبحت مشكلة حقيقية تواجه الدولة والمجتمع العراقي، وإنَّها تتمدد وتنتشر بسرعة ملحوظة في المجتمع لا سيما شريحة الشباب باعتبارها الفئة الأكثر استهدافاً.
 - إنَّ قلة الوعي وانخفاض مستوى التعليم، وارتفاع درجات الفقر، وضعف العامل الديني، فضلاً عن حالة الفراغ والإحباط التي يعاني منها الشباب عادة، هي من أهم الأسباب التي تساعد في انتشار المخدرات في المجتمع العراقي.
 - في إطار المسؤولية وطبيعة المواجهة ضد إرهاب المخدرات الذي يحتاج المجتمع، ويترك آثاره المدمرة على الجميع وبدون استثناء سواء على المستوى الصحي والنفسي والاجتماعي والأمني... الخ، فإنَّ المجتمع من الأسرة إلى الدولة تقع على عاتقهم.
 - ضرورة وعي المسؤولية الحقيقية وخطورة المخدرات والتحلي بثقافة الوقاية والمعالجة لضحايا المخدرات من الشباب والمدمنين البسطاء والمغرر بهم الذين يستغلون من قبل التجار والمروجين لأهداف اقتصادية ومالية، وفرض أقصى العقوبات الرادعة والمشددة بحق المروجين والمتاجرين ومن على شاكلتهم.
 - إنَّ ظاهرة المخدرات وانتشارها هي مشكلة تعاني منها الكثير من دول العالم، من هنا لا بُدَّ من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، وسبل المواجهة المتطورة التي وصلت إليها، في سياق الإصلاح والمعالجة أو في مجال التشريعات والأدوات العقابية الرادعة.
 - في الوقت الذي يتحمل الجميع مسؤولية التصدي للمخدرات، فإنَّ الدولة ومؤسساتها وما تملكه من إمكانات وأدوات تشريعية ومالية وإعلامية وأمنية وعلاجية، هي المسؤول الأول في التصدي لإرهاب المخدرات في العراق الذي لا يقل ضراوة عن إرهاب الجماعات التكفيرية.
 - بالرغم من الجهود التي تبذل من بعض مؤسسات الدولة كوزارة الداخلية في معركة المخدرات، إلا أن ذلك الجهد بحاجة إلى تنسيق أكثر بين الجهات ذات العلاقة لا سيما «الهيئة الوطنية

العليا لمكافحة المخدرات» وتطوير في الوسائل والأدوات وجدية حقيقية في إدارة هذا الملف، بعيداً عن (البيروقراطية الإدارية) والتزهل والتواكل بين الجهات الرسمية الذي يغلب عليه طابع الإدارات العامة في الدولة ومؤسساتها.

- إن المخدرات باعتبارها مشكلة وجريمة وآفة اجتماعية، لا يمكن مواجهتها بطريق واحد وأسلوب محدد كالمواجهة الأمنية والعقابية مثلاً، بل هي ظاهرة معقدة ومركبة ولها أبعاد وخلفيات مختلفة، و بناءً عليه فإن المعالجة الشاملة في المواجهة والمعالجة الناجعة تتطلب تنسيق وتضافر الجهود الدينية والقانونية والاجتماعية والصحية والتربوية، وهذه مسؤولية جماعية ومشاركة وليست الدولة وحدها هي المسؤولة عن معالجة المشكلة والمرض وإن كانت هي المسؤول الأول في هذا المجال.